

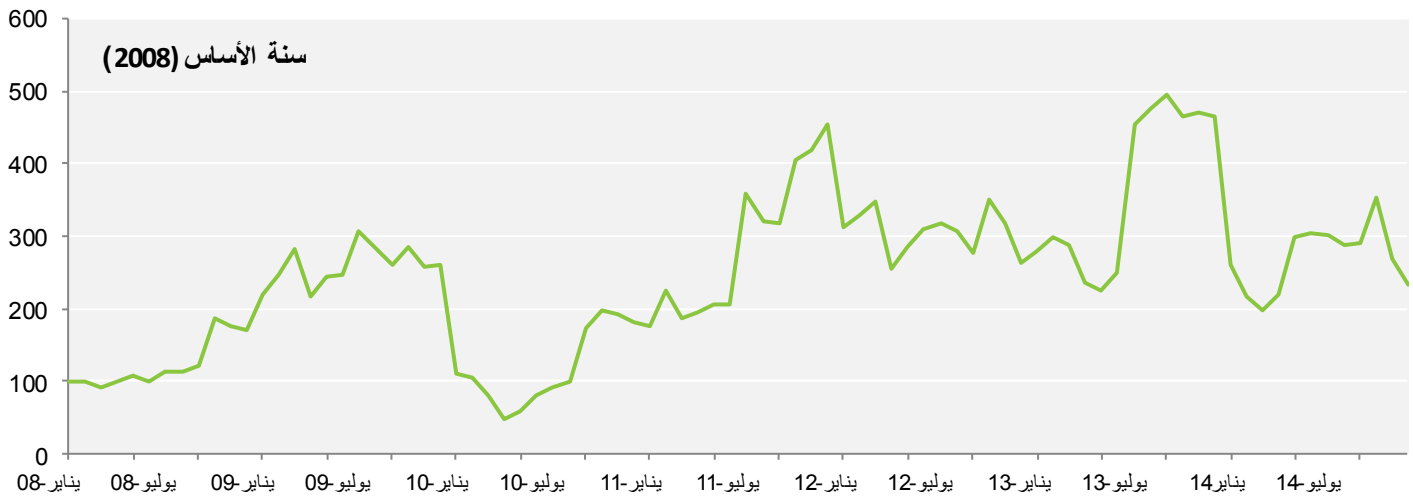
# مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء الربع الرابع من عام 2014

ملخص البنك الأهلي التجاري الفصلي لعقود الإنشاء

## العناوين

1. بلغ مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء 234.48 نقطة بنهاية الربع الرابع من عام 2014، في حين استعادت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبها عافيتها مسجلة 61.9 مليار ريال. واستقر إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيبها خلال عام 2014 عند مستوى 220.8 مليار ريال، مسجلاً انخفاضاً بمعدل 25% مقارنة مع عام 2013.
2. بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في شهر أكتوبر تقريباً 45.4 مليار ريال، وتصدرها قطاعا العناية الصحية والنفط والغاز.
3. انخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في شهر نوفمبر إلى 9.4 مليار ريال تقريباً، وتصدرها قطاعا المياه والنفط والغاز.
4. شهدت قيمة العقود التي تمت ترسيبها المزيد من التراجع في شهر ديسمبر إلى حوالي 7.1 مليار ريال، بتصدر قطاعا التنمية الحضرية والطرق.

## مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء



المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

## قيمة العقود

يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الأثني عشر شهراً الماضية (2014)
21,557	10,804	7,354	19,577	44,102	21,254	20,880	4,333	9,036	45,447	9,357	7,080	قيمة العقود التي تمت ترسيبها (مليون ريال)
260.02	216.09	198.67	218.95	297.66	304.04	302.39	286.60	290.70	353.38	268.63	234.48	قيمة مؤشر عقود الإنشاء

د. سعيد الشيخ

s.alshaiikh@alahli.com | كبير اقتصادي مجموعة الأهلي

البراء الوزير

a.alwazir@alahli.com | اقتصادي أول

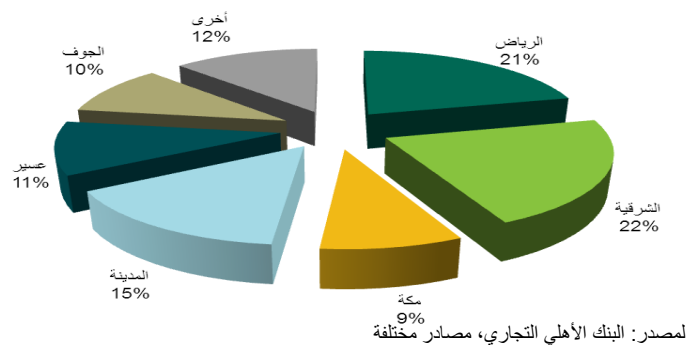
مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء خلال الربع الثالث من عام 2014\*

وبلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها خلال عام 2014 حوالي 220.8 مليار ريال، عاكسة قوة صناعة الإنشاء؛ حيث تجاوزت القيمة الإجمالية للعقود عتبة 200 مليار ريال خلال الأربعة أعوام السابقة. وواصلت القطاعات المرتبطة بالبنى التحتية الأساسية والإجتماعية معاً النمو مقارنة بالعام 2013، غير أن الانخفاض في حجم المشاريع العملاقة هو الذي تسبب في الهبوط في عام 2014. وفي حين أن قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال عام 2014 تعكس أدنى قيمة خلال الأربعة أعوام الماضية، إلا أن هذا لا ينبغي أن يفسر على أنه ضعف إعتري صناعة الإنشاء. وقد عكست خطة الحكومة التي تمثل جزء من الميزانية المعلنة لعام 2015 رغبة الحكومة في أن تحافظ على الإنفاق الرأسمالي في مستويات مرتفعة رغم ما تواجهه من تراجع كبير في الإيرادات نتيجة لهبوط أسعار النفط. وأعلنت وزارة المالية أن عام 2014 شهد إبرام 2572 عقد بقيمة إجمالية بلغت 184 مليار ريال، مما يشير إلى زيادة بنسبة 10% في الحجم وبنسبة 17% من حيث القيمة مقارنة مع عام 2013.

وأنتهى مؤشر عقود الإنشاء العام عند مستوى 234.48 نقطة، أي ما يقارب نصف نقاط عام 2013 والتي بلغت 465.03 نقطة. وأبدى المؤشر أداءً متذبذباً خلال عام 2014، وإن أنهى العام باستقرار. وجاء الأداء قوياً في شهر أكتوبر ليسجل مؤشر عقود الإنشاء أعلى مستوى له خلال الربع الرابع من عام 2014 ويستقر عند مستوى 353.81 نقطة. وهبط المؤشر إلى 269.06 نقطة خلال شهر نوفمبر. وبالتطلع إلى الفترة القادمة، فإن كم المشاريع التي تدخل مرحلة التنفيذ يبدو قوياً وفقاً لأداء مؤشر عقود الإنشاء.

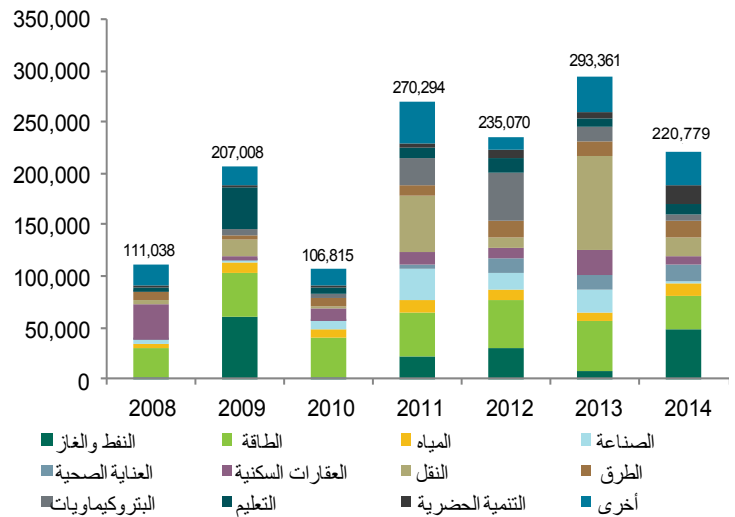
وحازت المنطقة الشرقية ومنطقة الرياض على حصتين تكادان تتساويان من قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الرابع من عام 2014. وتعود غالبية مشاريع المنطقة الشرقية إلى عقود ترتبط ترسيبتها في قطاع النفط والغاز. وتمت ترسية العديد من عقود ترتبط بالبنى التحتية في منطقة الرياض، مع تركيز خاص على قطاعات التنمية الحضرية، والمياه، والحكومي. وشهدت منطقة المدينة ترسية عقدين ضخمين ضمن قطاعي التنمية الحضرية والعقار متعدد الاستخدامات. أما بالنسبة لمنطقة عسير والجوف، فقد تمت ترسية عقدين في قطاع العناية الصحية تخصصان "مدينة الملك فيصل الطبية" في أبها و"مدينة الأمير محمد الطبية" في الجوف (الرسم البياني 3).

الرسم البياني 3: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب المناطق للربع الرابع

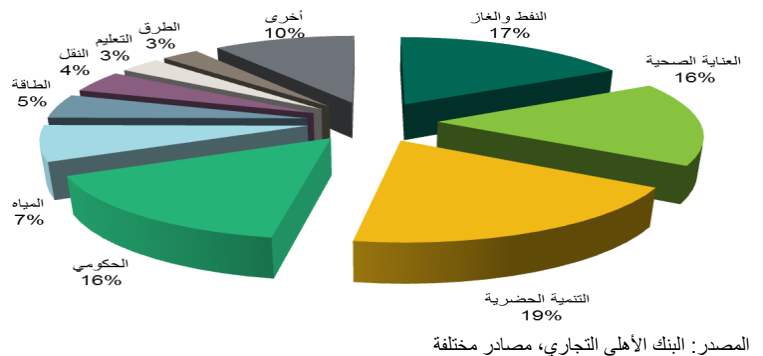


إستعادت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها ما فقدته من زخم خلال الربع الثالث من عام 2014، وتمت ترسية ما قيمته نحو 61.9 مليار ريال. وأدت هذه الزيادة في الربع الرابع من عام 2014 إلى أن تستقر القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها خلال عام 2014 عند مستوى 220.8 مليار ريال. ورغم أن قيمة العقود التي تمت ترسيبتها تراجعت بنسبة 25% مقارنة مع عام 2013، إلا أن عام 2014 لا زال مسجلاً إنجاز قوي. وكانت القطاعات الرئيسية الأكبر مساهمة هي النفط والغاز (48 مليار ريال)، والطاقة (33 مليار ريال)، والنقل (20 مليار ريال). أيضاً برزت القطاعات التي أفردتها الحكومة كقطاعات متلقية لجزء مقدر من الإنفاق في ميزانية عام 2014 كقطاعات جيدة التمثيل في الإسهام في قيمة العقود التي تمت ترسيبتها، مثل العناية الصحية (15 مليار ريال)، والتنمية الحضرية (15 مليار ريال)، والطرق (15 مليار ريال)، والتعليم (10 مليار ريال). وخلال الربع الرابع من عام 2014، كانت القطاعات الأكثر إسهاماً هي التنمية الحضرية (12 مليار ريال)، والنفط والغاز (11 مليار ريال)، والعناية الصحية (10 مليار ريال)، (الرسم البياني 1)، (الرسم البياني 2).

الرسم البياني رقم 1: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها لكل سنة (مليون ريال)



الرسم البياني رقم 2: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب القطاعات خلال الربع الرابع



## أكتوبر

ومرافق جنوب شرق المدينة المنورة. وتبلغ قيمة العقد 4 مليار ريال، ومتوقع أن يكتمل في الربع الرابع من عام 2019. أيضاً قامت وزارة المالية بترسية عقد آخر بالمدينة المنورة، وأيضاً يرتبط بأشغال البنى التحتية على شركة الفوزان للتجارة والإنشاءات العامة. وتبلغ قيمة العقد 3.4 مليار ريال، ومن المنتظر أن يكتمل العمل فيه خلال الربع الرابع من عام 2019.

وشهد القطاع الاجتماعي ترسية عقد واحد من قبل مركز الأمير سلطان الثقافي على شركة الربابة للتجارة والزراعة لأشغال بنى تحتية ترتبط بمشروع مركز الأمير سلطان الثقافي. وتنتشر المساحة التي يجري تطويرها على إمتداد 2.4 مليون متر مربع. وتبلغ قيمة العقد 1.1 مليار ريال، ويتوقع أن يكتمل تنفيذه في الربع الرابع من عام 2017.

## نوفمبر

شهد شهر نوفمبر هبوطاً فجائياً وحاداً في قيمة العقود التي تمت ترسيته؛ حيث هبطت قيمة تلك العقود إلى 9.4 مليار ريال. وحاز قطاع المياه على أكبر حصة من العقود التي تمت ترسيته خلال الشهر وبلغت 3.6 مليار ريال في عقدين. وتمت ترسية العقدين من قبل الشركة الوطنية للمياه، الأول على شركة دونغو الكورية السعودية المحدودة بمبلغ 3 مليار ريال. وستكون شركة دونغو مسنولة عن إنشاء ما بين 32 إلى 40 خزان خرساني بالرياض كجزء من خطة الشركة الوطنية للمياه لبناء تجهيزات لتخزين 8 مليون متر مكعب من المياه. ومن المنتظر أن يكتمل المشروع في الربع الرابع من عام 2017. وتمت ترسية العقد الثاني على شركة مكامن لخدمات الحفر والآبار بمبلغ 640 مليون ريال. ويمثل هذا المشروع المرحلة رقم واحد من برنامج مياه الواسع، الذي سيضيف 160,000 متر مكعب من المياه يومياً لشبكة مياه الرياض. ومن المرتقب أن يكتمل تنفيذ المشروع في الربع الرابع من عام 2016.

وأسهم قطاع النفط والغاز بعقدين بقيمة إجمالية بلغت نحو 2.3 مليار ريال، تمت ترسيتهما أيضاً من قبل شركة أرامكو السعودية على مؤسسة عبد الرحمن م الشلوي لبرنامج خريص الإنمائي. وتبلغ قيمة العقد الأول 1.3 مليار ريال ويقتضي تطوير الموقع وحزمة المرافق. ومن المتوقع أن يكتمل العمل في الحزمة في الربع الأول من عام 2017. ويختص العقد الثاني بإعداد الموقع في خريص بمبلغ 940 مليون ريال. ومن المرتقب إكمال المشروع في الربع الأول من عام 2016.

وواصلت وزارة المالية فورة نشاطها، حيث أتمت ترسية عقد آخر على شركة الفوزان للتجارة والإنشاءات العامة بمبلغ 1.9 مليار ريال ضمن القطاع الحكومي. وستكون شركة الفوزان مسنولة عن أشغال البنية التحتية مثل الطرق الداخلية وشبكات المرافق لمجمعات الهينات الحكومية والوزارات والتي تغطي 5 مليون متر مربع على طريق المطار قرب جامعة الأميرة نورة بالرياض. ومن المنتظر أن يكتمل العمل بالمشروع خلال الربع الرابع من عام 2018.

جمع شهر أكتوبر أعلى قيمة عقود تمت ترسيتهها خلال عام 2014 حوالي 45.4 مليار ريال. وجاء قطاعا العناية الصحية والنفط والغاز في صدارة القطاعات. وتمت ترسية عقدين كبيرين في قطاع العناية الصحية من قبل وزارة الصحة بقيمة إجمالية 10.3 مليار ريال على المشروع المشترك بين شركة بواني و"سالييني إمبيرجيلو". وتمت ترسية العقد الأول بمبلغ 5.6 مليار ريال لإنشاء ثلاثة أبراج مستشفيات، وموقف سيارات تحت أرضي، ومجمع مكاتب، ومركز مؤتمرات، وفندق، ومرافق، وطرق، وبنى تحتية، بمدينة الملك فيصل الطبية في أبها. ويحتل المشروع مساحة 260 ألف متر مربع، ويتوقع أن يكتمل في الربع الرابع من عام 2017.

ويستلزم العقد الثاني إنشاء مدينة الأمير محمد الطبية في الجوف بمبلغ 4.7 مليار ريال. وسيشمل نطاق العقد أيضاً ثلاثة أبراج مستشفيات، وموقف سيارات تحت أرضي، ومجمع مكاتب، وفندق، ومرافق، وطرق، وإسكان. أيضاً ينتظر أن يكتمل العمل بالمشروع في الربع الرابع من عام 2017.

وضمن قطاع النفط والغاز، أتمت شركة أرامكو السعودية ترسية عقدين بمبلغ إجمالي بلغ 8.6 مليار ريال. وتمت ترسية العقد الأول على مشروع مشترك بين سايبيم والمقاولون الموحدون بمبلغ 5.6 مليار ريال. ويختص نطاق الأعمال بتطوير حزمة تجهيزات المعالجة المركزية كجزء من برنامج خريص الإنمائي. ومن المرتقب أن يكتمل المشروع خلال الربع الرابع من عام 2019.

وتمت ترسية العقد الثاني على شركة شاندونج للطاقة الكهربائية (سييكو 3) بمبلغ 3 مليار ريال. وستكون سييكو مسنولة عن المرحلة الأولى من خطة توسعة نظام الغاز الرئيسي، الذي يشمل إنشاء تجهيزات منافذ، ومحطتا ضغط، وتجهيزات مخارج، وأشغال مرافق، ويتوقع أن يكتمل المشروع في الربع الرابع من عام 2016.

وتمت ترسية عقدين كبيرين في القطاع الحكومي كجزء من خطة وزارة الداخلية لإنشاء مجمعات أمنية لمنسوبيها. وتمت ترسية العقد الأول على شركة "أسعد سعيد للمقاولات" بمبلغ 4.5 مليار ريال كجزء من مشروع الملك عبد الله رقم 5، وتنتشر المجمعات الأمنية عبر المملكة وستشمل مدارس، ومساجد، ومسارح، ومسكن للمدنيين، وثكنات عسكرية، ومباني إدارية، وتجهيزات تدريبات، ومباني للرياضة والترفيه. ومن المنتظر أن يكتمل العمل في المشروع في الربع الرابع من عام 2017.

وتمت ترسية العقد الثاني على أيه بي في روك للحزمة ج من مشروع الملك عبد الله رقم 2 بمبلغ 2.6 مليار ريال. وستكون الحزمة ج مماثلة لمشروع الملك عبد الله رقم 5 ولكن على مستوى أصغر عبر المملكة. ومن المرتقب أن يكتمل المشروع خلال الربع الرابع من عام 2018.

وأتمت وزارة المالية ترسية عقد في قطاع التنمية الحضرية على مجموعة محمد على السويلم لأشغال بنى تحتية تتعلق بشبكات طرق

**عقود مختارة تمت ترسيتهها خلال الربع الرابع من عام 2014:**

**ديسمبر**

واصلت قيمة العقود التي تمت ترسيتهها الهبوط خلال شهر ديسمبر لتصل إلى 7.1 مليار ريال. وحاز قطاعا التنمية الحضرية والطرق على أكبر حصة من العقود التي تمت ترسيتهها خلال الشهر. وحصل قطاع التنمية الحضرية على ما قيمته 4.9 مليار ريال من العقود؛ وترتبط الغالبية العظمى من هذه العقود بتطوير المناطق الحضرية بتحسين شبكات الفيضانات والصرف، وتصميم وتخطيط أعمال التشجير، والإضاءة، وأشغال كهربائية أخرى.

وحاز قطاع الطرق على ثاني أكبر حصة من العقود التي تمت ترسيتهها خلال الشهر بلغت قيمتها حوالي 700 مليون ريال. وتمت ترسية العقود من جانب وزارة النقل على مقاولين محليين عبر مناطق المملكة المختلفة. وتركزت غالبية العقود على إكمال وإعادة تأهيل طرق سريعة رئيسية، إضافة إلى تخفيف حدة الزحام بتشديد العديد من الجسور والأنفاق.

**الآفاق المستقبلية**

من خلال رغبة الحكومة في دعم اقتصاد المملكة بالاستمرار في الاستثمار بكثافة في مختلف الصناعات والقطاعات، تبدو آفاق الاستثمار في البلاد بالغة الإيجابية على المدى المتوسط والطويل. وفي حين أن المملكة مهياة لتخطي نقص كبير في إيراداتها، إلا أنها أكدت أنها ستواصل تركيزها على الإنفاق الرأسمالي دون تردد. وعلى ذلك، نتوقع لاستراتيجية الحكومة الراسخة بأن تبني على أساس من قدراتها كدولة رائدة إقليمياً في استقطاب الاستثمارات أن تستمر خلال عام 2015.

وقد سلط البيان الصحفي لوزارة المالية المتعلق بالميزانية الأضواء على خطط الحكومة للمحافظة على مستويات إنفاقها الرأسمالي، واستعدادها لأن تلجأ إلى احتياطاتها الخارجية الضخمة لتحقيق هذا الهدف. وتتمثل تقديراتنا للإنفاق الرأسمالي في عام 2015 في أنه سيبلغ 239 مليار ريال، أي أعلى بمعدل 29% عن تقديرات وزارة المالية. وكانت المجالات التي تلقت القدر الأكبر من الاهتمام في تلك المخصصات الرأسمالية لعام 2015 هي الشؤون الصحية والاجتماعية، والتي سجلت زيادة حادة بمعدل 48% عنها في ميزانية عام 2014.

القطاع	المقاول	المالك	التفاصيل	القيمة (مليون ريال)
النفط والغاز	مشروع مشترك بين سابيم والمقاولون الموحدون	أرامكو السعودية	تجهيزات معالجة مركزية في خريص	5,625
	سيبكو 3	أرامكو السعودية	المرحلة الأولى من خطة توسعة نظام الغاز الرئيسي	3,000
	عبد الرحمن م الشلوي	أرامكو السعودية	تطوير الموقع وحزمة المرافق بخريص	1,313
العناية الصحية	مشروع مشترك بين شركة يواني وساليني إمبيرجيلو	وزارة الصحة	مدينة الملك فيصل بأبها	5,600
	مشروع مشترك بين شركة يواني وساليني إمبيرجيلو	وزارة الصحة	مدينة الأمير محمد بالجوف	4,700
التنمية الحضرية	محمد علي السويلم	وزارة المالية	أشغال بني تحتية جنوب شرق المدينة	3,998
	شركة الفوزان للإتشاء	وزارة المالية	أشغال بني تحتية متعددة الاستخدامات بالمدينة	3,371
الحكومي	أسعد سعيد للمقاولات	وزارة الداخلية	مشروع الملك عبد الله رقم 5، مجمع أمني	4,500
	مجموعة آيه بي في روك	وزارة الداخلية	مشروع الملك عبد الله رقم 2، مجمع الحزمة ج، مجمع أمني	2,625
	شركة الفوزان للإتشاء	وزارة المالية	حزمة بني تحتية لمباني حكومية	1,901
المياه	دونغو الكورية السعودية	الشركة الوطنية للمياه	تشبيد خزانات مياه خرسانية (32-40)	1,030
التنمية الاجتماعية	رابية للتجارة والزراعة	مركز الأمير سلطان الثقافي	أشغال بني تحتية مدينة لمركز الأمير سلطان الثقافي	1,125

المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

## تفصيل للقطاعات الخمسة الأوائل وفقاً لأعلى قيمة عقود تم ترسيبتها في عام 2014

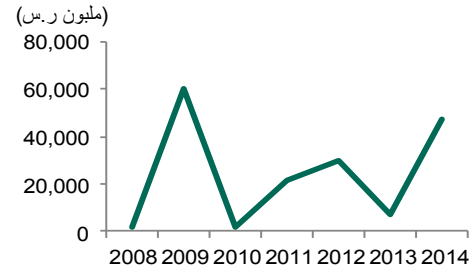
## النفط والغاز

عادت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في قطاع النفط والغاز للارتفاع لتبلغ 47.8 مليار ريال في عام 2014. وتولت شركة أرامكو السعودية ترسية كافة العقود بالقطاع، في حين شهدت الأعوام الماضية مشاركة شركات أخرى بحصة هامشية. وتمت ترسية غالبية هذه العقود في منطقة جيزان كجزء من محطة الطاقة (IGCC) بمصفاة جيزان.

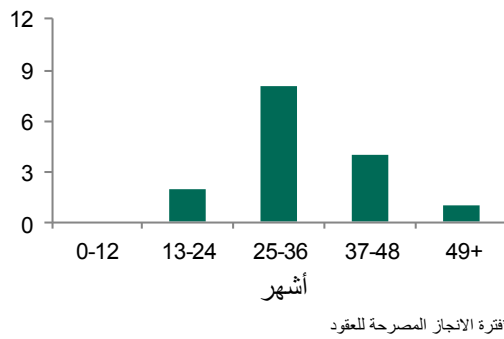
حصة قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب المالك



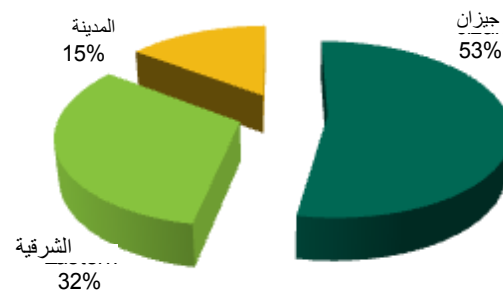
قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في قطاع النفط والغاز



\*الوقت المتوقع للإنتهاء من العقود التي تمت ترسيبتها



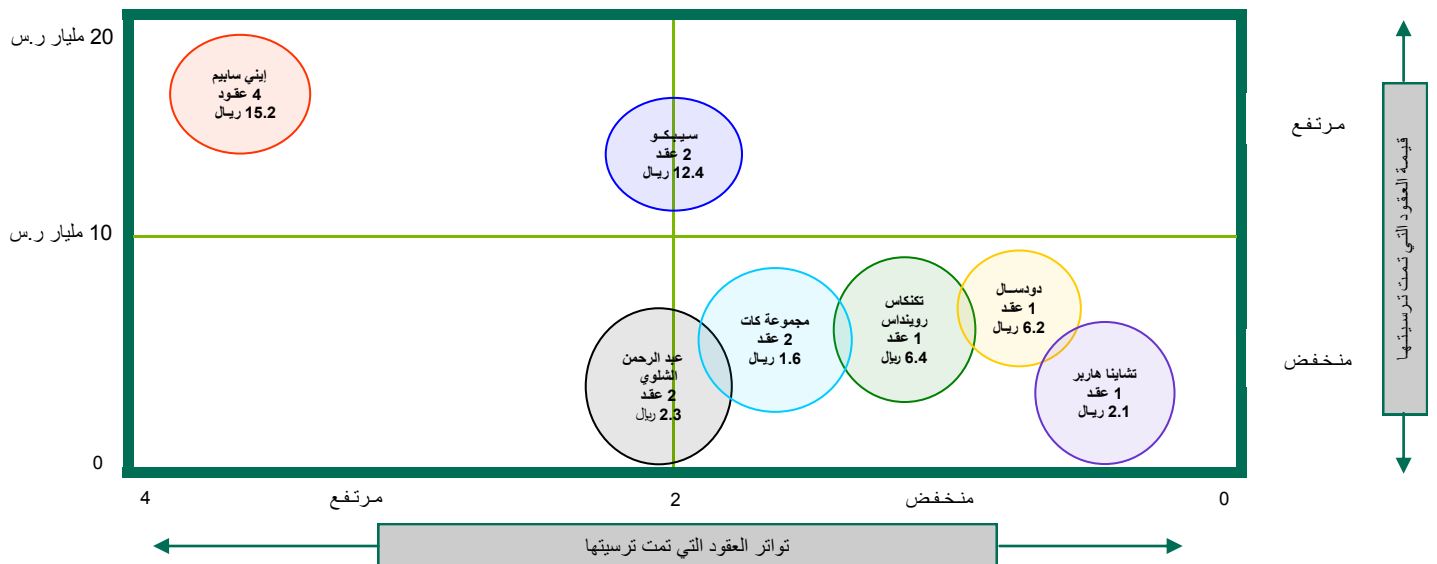
قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب المناطق



## حركة السوق بين الملاك والمتعاقدين

شهد قطاع النفط والغاز زيادة في الاستثمارات في عام 2014، حيث أتمت شركة أرامكو السعودية ترسية عقود العديد من المشاريع العملاقة التي تركزت في مصافي، وتمديد خطوط أنابيب، وتوسعة نظام الغاز الرئيسي. وحاز المتعاقدون الأجانب على غالبية العقود التي تمت ترسيبتها، حيث تكونت التركيبة أساساً من شركات أوروبية وآسيوية. ونظراً لضخامة حجم المشاريع، اختارت أرامكو أن تتم ترسية العقود على مراحل دون التركيز على أن تكمل شركة متعاقدة بعينها المشروع بأكمله.

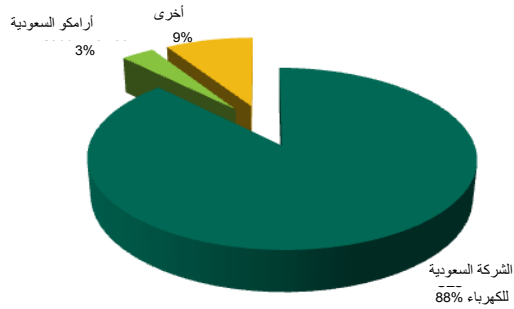
توزيع أرامكو السعودية للعقود التي تمت ترسيبتها خلال عام 2014



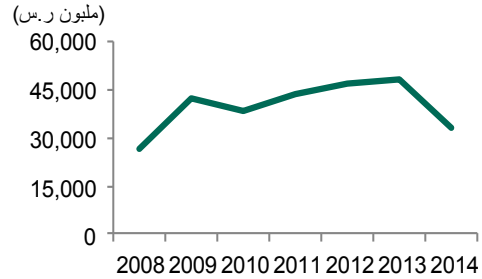
## الكهرباء

انخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في قطاع الطاقة إلى 33.5 مليار ريال في عام 2014. وتولت شركة الكهرباء السعودية ترسية غالبية العقود بالقطاع، حيث ركزت على توسعة نطاق شبكة الكهرباء لمناطق جديدة وأيضاً على تعزيز عمليات نقل التيار الكهربائي للاستخدام السكني.

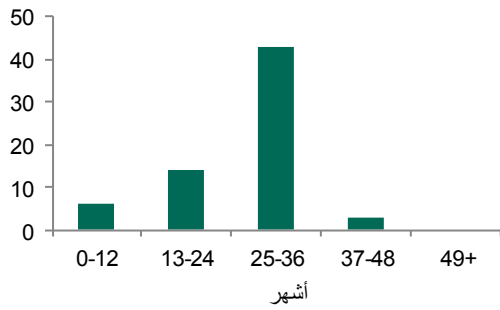
حصة قيمة العقود التي تمت ترسيبها حسب المالك



قيمة العقود التي تمت ترسيبها في قطاع الطاقة

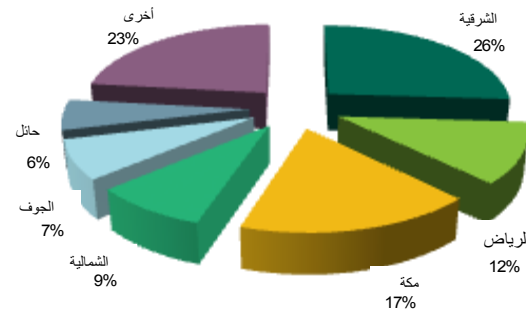


\*الوقت المتوقع للإنتهاء من العقود التي تمت ترسيبها



\*فترة الإنجاز المصرحة للعقود

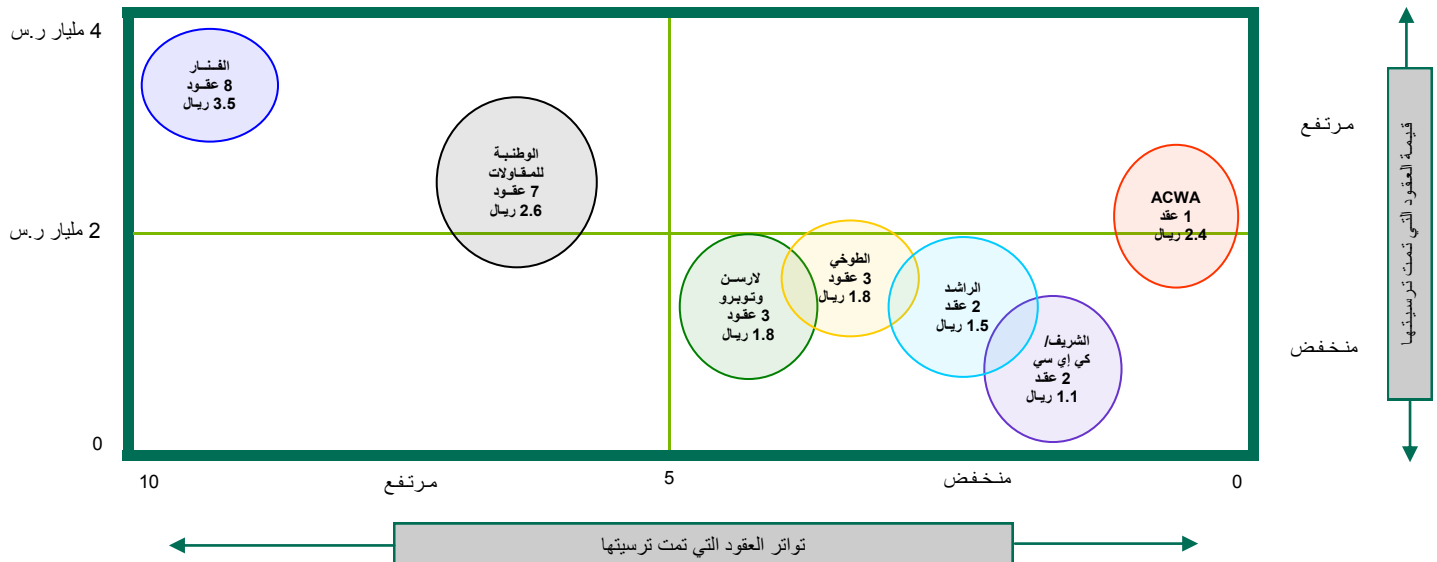
قيمة العقود التي تمت ترسيبها حسب المناطق



## حركة السوق بين الملاك والمتعاقدين

شهد قطاع الطاقة إنخفاض كبير في عدد المشاريع العملاقة. وهناك توجه بادٍ للعيان لترسية عدد متزايد من العقود على مقاولين محليين، في حين لا يزال المقاولون الدوليون يحتفظون بوجودهم الكبير. وتواصل شركة الكهرباء السعودية ترسية عقود المشاريع بوتيرة عالية حيث يواصل الطلب على الطاقة فرض ضغوط على الشبكة القائمة حالياً.

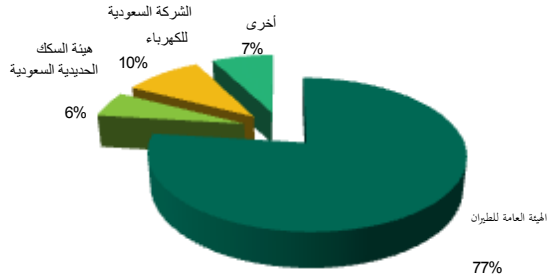
توزيع شركة الكهرباء السعودية و غيرها للعقود التي تمت ترسيبها خلال عام 2014



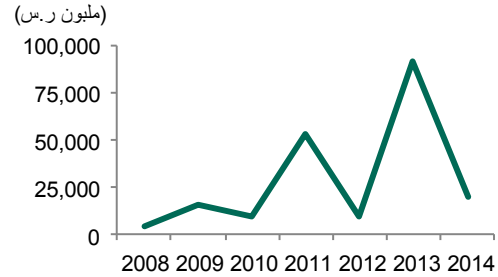
## النقل

هبطت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في قطاع النقل إلى 19.3 مليار ريال في عام 2014. وأسهمت الهيئة العامة للطيران المدني بترسية أكبر حصة من هذه العقود، حيث تهدف غالبية مشاريعها لتحسين مطار الملك خالد الدولي ومطار الملك عبد الله في جيزان، وانخفضت المشاريع المتعلقة بالسكك الحديدية بقدر كبير بعد أداء استثنائي في عام 2013.

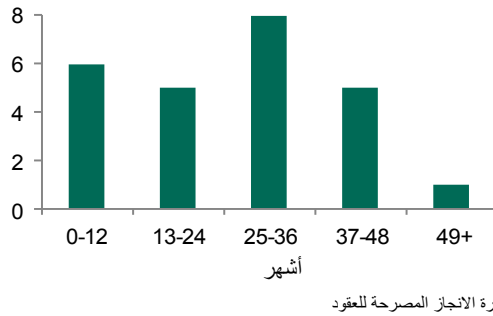
حصة قيمة العقود التي تمت ترسيبها حسب المالك



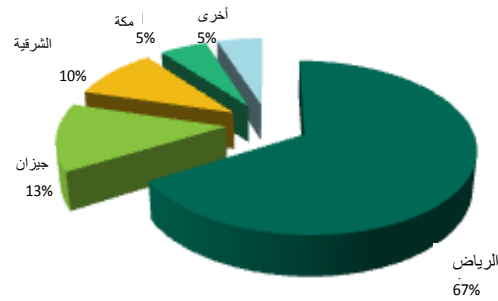
قيمة العقود التي تمت ترسيبها في قطاع النقل



\*الوقت المتوقع للإنتهاء من العقود التي تمت ترسيبها



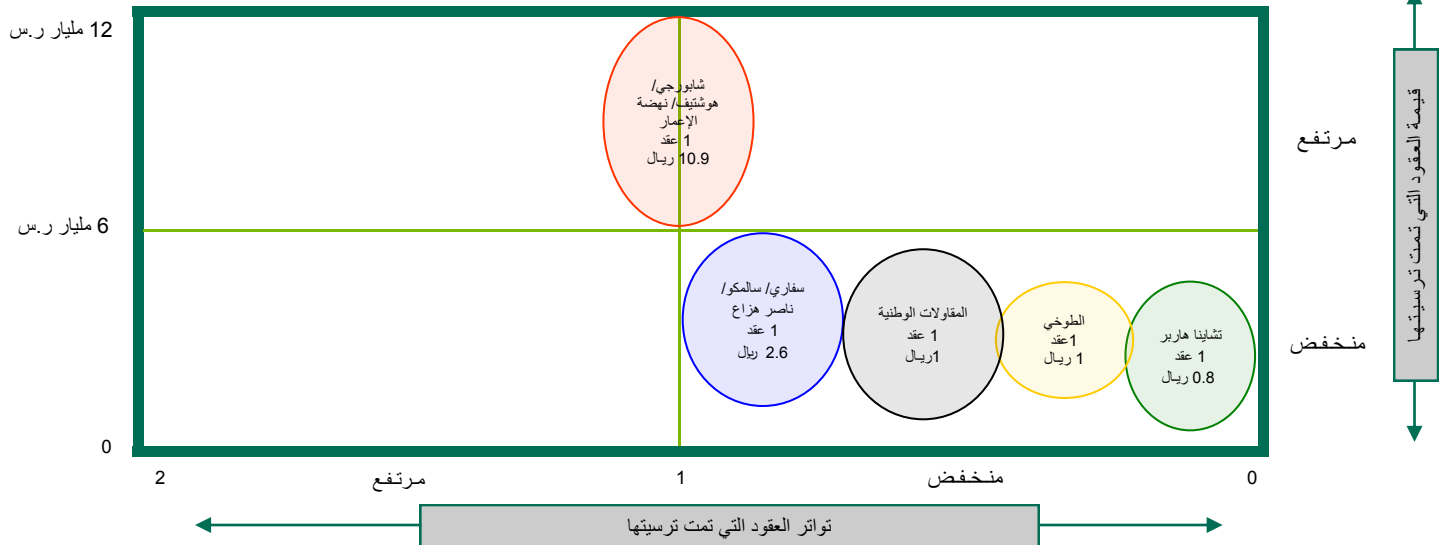
قيمة العقود التي تمت ترسيبها حسب المناطق



## حركة السوق بين الملاك والمتعاقدين

حدث تحول في قطاع النقل عن الإستثمارات المكثفة في السكك الحديدية التي تمت خلال عام 2013 للتركيز على الطيران، حيث شهدنا ترسية العديد من العقود العملاقة لمقاولين تجموعوا في شكل إتحادات شركات. وتراجعت الموائى والسكك الحديدية إلى المقاعد الخلفية، حيث أن العديد من العقود التي تمت ترسيبها في هذين المجالين تتعلق بتوسعة، وإعادة تأهيل، وصيانة منشآت قائمة.

توزيع الهيئة العامة للطيران و غيرها للعقود التي تمت ترسيبها خلال عام 2014

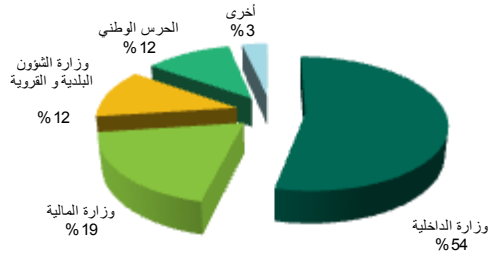




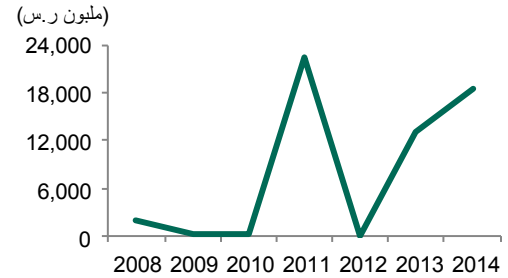
## الحكومي

ارتفعت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في القطاع الحكومي إلى 18.1 مليار ريال في عام 2014. وأسهمت العديد من الوزارات في ترسية العقود التي تركزت في مجمعات أمنية، وتشبيد مباني وزارة والمكاتب التابعة لها، وتشغيل وصيانة مباني جديدة وقائمة.

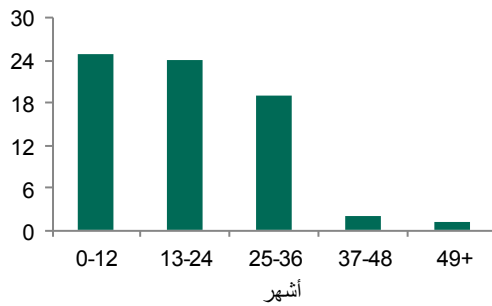
حصة قيمة العقود التي تمت ترسيبها حسب المالك



قيمة العقود التي تمت ترسيبها في القطاع الحكومي

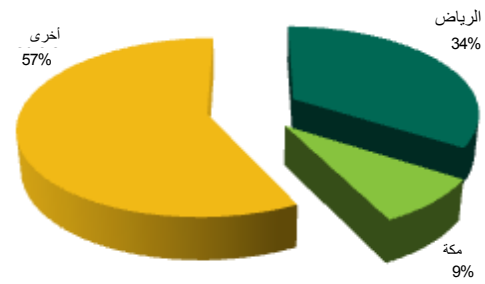


\*الوقت المتوقع للإنتهاء من العقود التي تمت ترسيبها



\*فترة الإنجاز المصرحة للعقود

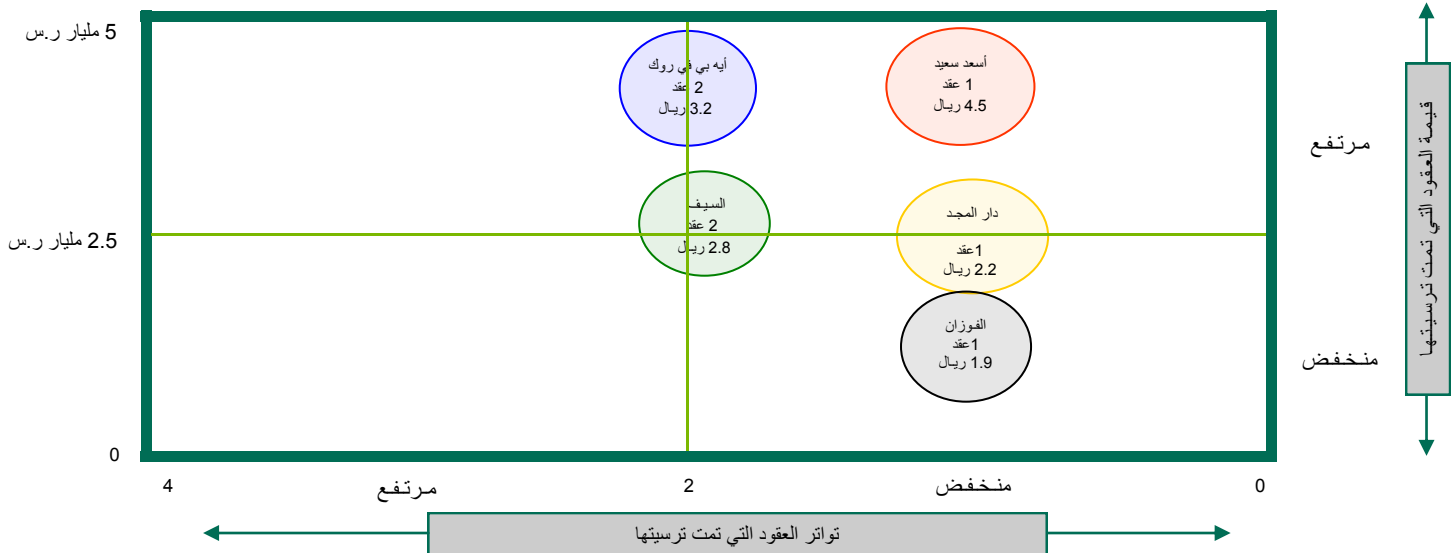
قيمة العقود التي تمت ترسيبها حسب المناطق



## حركة السوق بين الملاك والمتعاقدين

هيمن المقاولون المحليون على الحصة الأكبر من العقود التي تمت ترسيبها في القطاع الحكومي، حيث تم اختيارهم للمشاريع الكبيرة أيضاً. وانفردت "مجموعة آيه بي في روك" من بين المقاولين الأجانب بإحرازها عقدين كبيرين؛ في حين تمت ترسية عقود كبيرة أيضاً على مقاولين محليين مثل أسعد سعيد للمقاولات، والسيف، والفوزان. وانتشرت العقود على مشاريع عبر المملكة، مما أتاح العديد من الفرص للمقاولين المحليين للمشاركة.

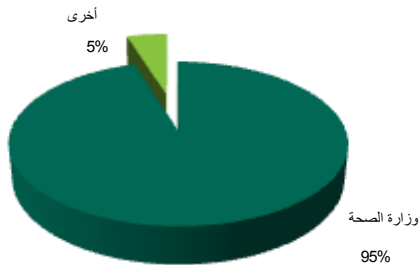
توزيع الوزارات و غيرها للعقود التي تمت ترسيبها خلال عام 2014



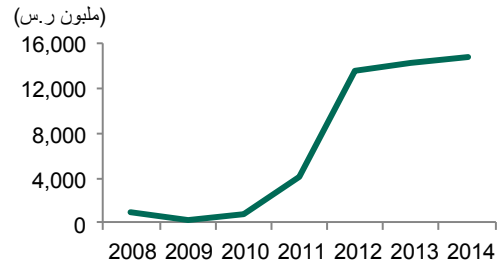
## العناية الصحية

شهد قطاع العناية الصحية زيادة مطردة في قيمة العقود التي تمت ترسيبتها على مدى السبع سنوات الماضية، لتبلغ 14.9 مليار ريال في عام 2014. وكانت وزارة الصحة هي الجهة الرئيسية في ترسية العقود. ومن المرجح أن يشهد مستوى الإنفاق في قطاع العناية الصحية زيادة في عام 2015 وفقاً لما ورد تفصيله في بيان ميزانية المملكة للعام 2015.

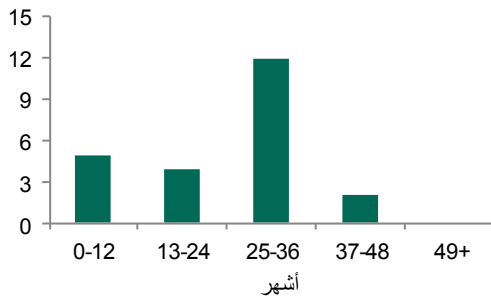
حصة قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب المالك



قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في قطاع العناية الصحية

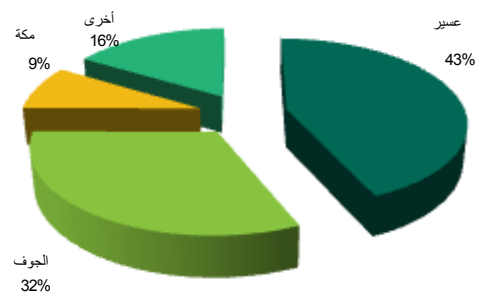


\*الوقت المتوقع للإنتهاء من العقود التي تمت ترسيبتها



\*فترة الانجاز المصراحة للعقود

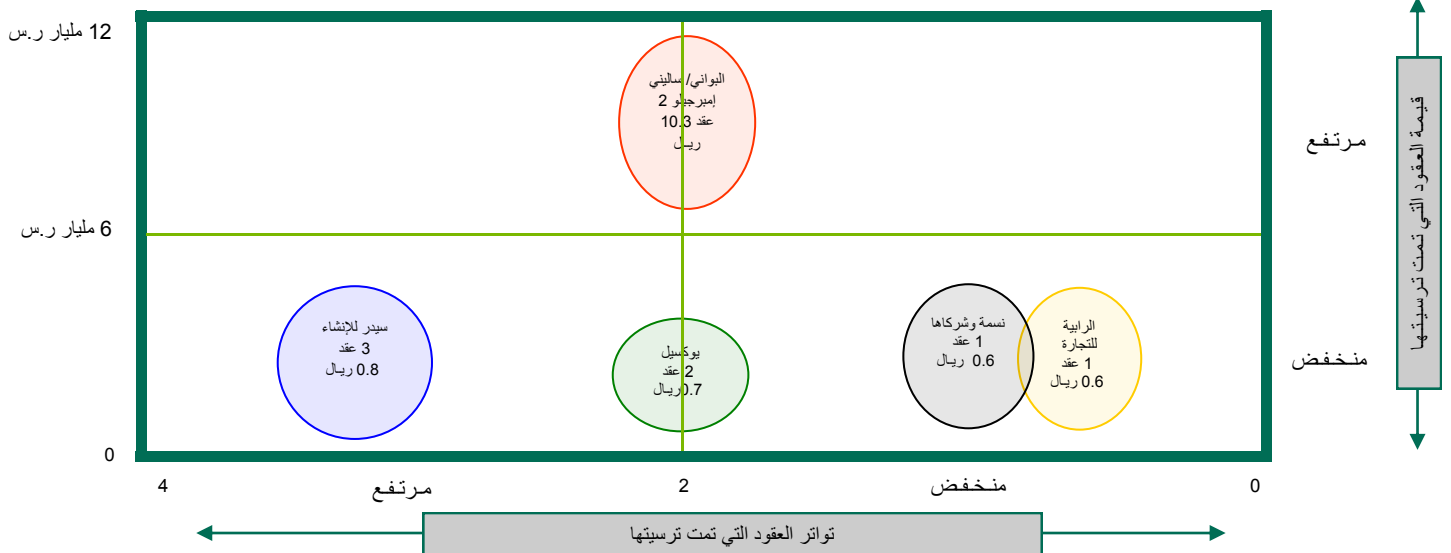
قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب المناطق



## حركة السوق بين الملاك والمتعاقدين

الأغلبية العظمى من العقود التي تمت ترسيبتها في 2014 تهدف إلى بناء مستشفيات جديدة في أنحاء المملكة حيث أن العقود المحلية حصلت على جزء كبير من هذه العقود. التعاون المشترك بين شركة البواني وشركة ساليبي أمبرجيو الإيطالية حصل على أكبر عقدين في مجال تطوير المدن الطبية في أبها و الجوف. العقود الأخرى في قطاع الرعاية الصحية هدفت إلى تحسين البنية التحتية في المناطق التي تحتوي و تحيط بالمستشفيات و الخدمات الصحية المختلفة.

توزيع وزارة الصحة للعقود التي تمت ترسيبتها خلال عام 2014



## منهجية مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء

يهدف مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء إلى إطلاع القراء على حجم ونطاق مشاريع الإنشاء التي تمت ترسيبها في المملكة. ويشمل المؤشر العقود التي تمت ترسيبها فقط، إذ قد يستغرق الأمر ما بين ستة إلى ثمانية عشر شهراً للشروع في تنفيذ العقود بعد ترسيبها، ويبلغ متوسط مدة الإنشاء نحو ثلاث سنوات، وإن كان ذلك مرهون بحجم ونطاق المشروع. ومن هنا، فإن المؤشر يعد كدليل على نشاطات الإنشاء التي سيتم تنفيذها في المستقبل.

وتستمد البيانات من المواد المنشورة والتقارير المتوفرة لتحديد عقود الإنشاء التي تمت ترسيبها، ويتم استبعاد تلك العقود التي لا يرد ذكر لقيمتها من المؤشر. إضافة إلى ذلك، يُدرج في التحليل عقود الإنشاء التي تفي بمتطلبات تصنيفات الإنشاء التي أصدرتها الأمم المتحدة.

ويبدأ مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء بشهر يناير 2008 كسنة أساس، ويخصص لسنة الأساس درجة 100 نقطة. أيضاً يقاس المؤشر على أساس المتوسط المتحرك لستة شهور، ولذا يتم وضع محددات بعيدة ليكون لها تأثير مخفف على حسابات المؤشر. وعلى نحو عام، إذا زادت الدرجة بالمؤشر عن درجة سنة الأساس، أي 100 نقطة، فأنها تعكس توسع العقود التي تمت ترسيبها، في حين تعكس أية درجة أقل عن سنة الأساس تراجعاً في هذه العقود.

## فريق البحث في الدائرة الاقتصادية

### مدير فريق البحث

د. سعيد الشيخ  
كبير الاقتصاديين لمجموعة الأهلي  
s.alshaikh@alahli.com

### تحليل القطاعات/المملكة العربية السعودية

شهرزاد فيصل  
اقتصادي  
s.faisal@alahli.com

البراء الوزير  
اقتصادي أول  
a.alwazir@alahli.com

### تحليل الاقتصادات الكلية

ماجد آل غالب  
اقتصادي أول  
m.alghalib@alahli.com

د. تامر الزيات  
اقتصادي أول  
t.zayat@alahli.com

### ياسر الداود

اقتصادي  
y.aldawood@alahli.com

### نظم إدارة المعلومات

شريهان المنزلاوي  
اقتصادي  
s.almanzalawi@alahli.com

## للانضمام إلى قائمة التوزيع للدائرة الاقتصادية بالبنك الأهلي التجاري:

الرجاء الاتصال بالسيد: نويل روتاب

ص ب 3555 جدة 21481

المملكة العربية السعودية

Tel.: +966-2-646-3232

Fax: +966-2-644-9783

Email: n.rotap@alahli.com

### Disclaimer:

The information and opinions in this research report were prepared by The Economics Department of The National Commercial Bank (NCB) and are only and specifically intended for general information and discussion purposes only and should not be construed, and should not constitute, as an advertisement, recommendation, invitation, offer or a solicitation of an offer to buy or sell or issue, or invitation to purchase or subscribe, underwrite, participate, or otherwise acquire any securities, financial instruments, or issues in any jurisdiction.

Opinions, estimates and projections expressed in this report constitute the current opinion of the author(s) as of the date of this report and that they do not necessarily reflect either the position or the opinion of NCB as to the subject matter thereof. NCB is not under any obligation to update or keep current the information contained and opinions expressed herein and accordingly are subject to change without notice. Thus, NCB, its directors, officers, advisors, employees, staff or representatives make no declaration, pronouncement, representation, express or implied, as to the accuracy, completeness or fairness of the information, estimations, opinions expressed herein and any reliance you placed on them will be at your own risk without any recourse to NCB whatsoever. Neither should this report be treated as giving a tax, accounting, legal, investment, professional or expert advice.

This report may not contain all material terms, data or information and itself should not form the basis of any investment decision and no reliance may be placed for any purposes whatever on the information, data, analyses or opinions contained herein. You are advised to consult, and make your own determination, with your own independent legal, professional, accounting, investment, tax and other professional advisors prior to making any decision hereon.

This report may not be reproduced, distributed, transmitted, published or further distributed to any person, directly or indirectly, in whole or in part, by any medium or in any form, digital or otherwise, for any purpose or under any circumstances, by any person for any purpose without NCB's prior written consent. NCB reserves the right to protect its interests and take legal action against any person or entity who has been deemed by NCB to be in direct violation of NCB's rights and interest including, but not limited to, its intellectual property.